فهرس المحتويات

في أفعال الصلاة (٥)

الأوّل: النيّة (٧)

جهات البحث ٧
الجهة الأولى: هل هي جزء أو شرط؟ ٧
أدلّة الجزئيّة ٧
١ـ اعتبار شرائط الصلاة في حال النيّة ٧
٢ـ أنّ الألفاظ أسامٍ لذات الفعل مع القصد ٨
٣ـ أن ألفاظ العبادات موضوعة للصحيح ٨
٤ـ أنّ متعلّق الأمر هو الاختياري ٨
٥ـ الأخبار ٨
احتمالات المراد من هذه الأخبار ٩
أدلّة الشرطيّة ٩
١ـ أنّ صحّة الصلاة تتوقّف على النيّة ٩
٢ـ أنّ النيّة هي الإرادة وهي غير اختياريّة ١٠
٣ـ ترتّب لوازم فاسدة على القول بالجزئيّة ١٠
ما يرد عليه ١٠
٤ـ ما دلّ أنّ تحريم الصلاة التكبير ١١
٥ـ ما دلّ على أنّ افتتاح الصلاة التكبير ١١

٦ـ متعلقات النيّة إمّا لا يجوز أخذها في متعلّق الأمر أو هي محقّقات للعنوان المأمور به..... ١١
الجهة الثانية: أنّ النيّة أمر بسيط وليس لها حقيقة شرعيّة ١٢
دفع توهّم عدم جريان البراءة عن الشكّ في اعتبار قصد العنوان..... ١٢
دفع توهّم آخر..... ١٢
الجهة الثالثة: في بيان مفاد الأدلّة..... ١٣
في أنّ العبادة لابدّ فيها من قصد القربة..... ١٣
أدلّة أخرى على اعتباره قصد القربة ١٣
١ـ الإجماع ١٣
٢ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ...﴾ ١٣
ما يرد على تقريب الاستدلال بالآية..... ١٤
أـ لزوم التخصيص الكثير ١٤
بـ منع كون اللام في الآية للغاية ١٤
جـ أنّ اللام غاية للأمر لا للمأمور به..... ١٤
٣ـ الأخبار ١٥
٤ـ قاعدة الاشتغال..... ١٥
ما يُستدلّ به على اعتبار الخلوص ١٥
في اعتبار قصد العنوان يتمّ بيان أمرين ١٦
أولهما: العنوان إمّا قصديّ أو قهريّ ١٦
ثانيهما: العنوان قد يؤخذ في متعلّق الأمر وقدلا يؤخذ ١٧
عدم لزوم قصد ما كان غير مأخوذ وما كان تكوينيّاً قهريّاً ١٧
لزوم قصد المأخوذ في متعلّق الأمر إذا كان قصديّاً..... ١٧
عناوين الفرائض والنوافل غير ذوات الأسباب إذا كانت مضافة ١٨

عناوين النوافل ذوات الأسباب ١٩
عناوين غير ذوات الأسباب إذا لم تكن مضافة ١٩
وجه قصد الإضافة إلى الموقّت في الرواتب ١٩
قصد عنواني الأداء والقضاء ١٩
تقريب المحقّق الهمدانيّ لوجوب قصد الأداء والقضاء ٢٠
مناقشة تقريب المحقّق الهمدانيّ ٢٠
قصد عنواني القصر والتمام ٢١
فرع: حكم من شكّ بين الاثنين والأربع في أماكن التخيير..... ٢١
قصد الوجه من الوجوب والندب ٢٢
ما يُستدلّ به لوجوب قصد الوجوب والندب وصفاً..... ٢٢
١ـ أنّه طريق لقصد متعلّق الأمر بجميع خصوصيّاته ٢٢
٢ـ أنّه يشكّ في دخالتهما في الغرض مع عدم إمكان أخذهما في متعلق
الأمر ٢٣
ما يُستدلّ به لوجوب قصد الوجوب أو الندب غايةً ٢٤
مختار المصنّف..... ٢٤
أنحاء قصد الأمر وما يجزي منها ٢٤
مختار المصنّف ٢٥
ما يستدلّ به للمشهور..... ٢٥
١ـ أنّ تحصيل عنوان المأمور لا يتمّ إلّا بقصد أمره..... ٢٥
٢ـ عدم تحقّق القرب إلّا بقصد الأمر ٢٦
٣ـ الشكّ في حصول الغرض بلا قصده ٢٦
الجهة الرابعة: أنّ النيّة المعتبرة هو الإخطار بالبال أو الداعي؟ ٢٦
تمهيد: في مقدّمات الفعل الاختياريّ ٢٧

المراد بالداعي في المقام ٢٧
في تحديد محلّ النزاع بين القائلين بالإخطار والقائلين بكفاية الداعي ٢٧
مختار المصنّف ودليله ٢٨
البحث في أمور ٢٩
الأمر الأوّل: في حكم التلفّظ بالنيّة ٢٩
وجه القول بالحرمة وضعاً وما يرد عليه ٢٩
وجه القول بالحرمةوضعاً وتكليفاً وما يرد عليه ٢٩
وجه القول بالكراهة ٣٠
وجه القول بالإباحة ٣٠
الأمر الثاني: في مقارنة النيّة لتكبيرة الإحرام ٣٠
الأمر الثاث: في وجوب استدامة النيّة ٣١
دليل وجوب الاستدامة بناءً على الإخطار ٣١
ما يرد عليه ٣٢
صور النقض في المقام ٣٢
مقتضى القاعدة عدم البطلان في الصور الثمانية الأولى ٣٣
ما يرد عليه ٣٣
ما يتوهّم كونه مقتضى الأخبار الخاصّة ٣٣
أخبار المسألة ٣٤
١ـ حسنة عبد الله بن المغيرة ٣٤
٢ـ خبر يونس بن معاوية ٣٥
٣ـ خبر ابن أبي يعفور ٣٥
المتحصّل من الأخبار المتقدّمة ٣٦
حكم الصور العشر المتبقيّة ٣٦

حكم الأجزاء المأتيّ بها حال نيّة النقض والعدول ٣٦
نيّة الخروج لا توجب البطلان، وذكر الوجوه التي لا يصحّ التمسّك بها ... ٣٧
الوجه في الحكم بعدم البطلان ٣٩
أدلّة القول بالبطلان ٣٩
١ـ اضمحلال النيّة الأولى بنيّة الخروج ٣٩
٢ـ وقوع الأفعال البعديّة بلا نيّة ٣٩
٣ـ بطلان الأجزاء المأتي بها ٤٠
٤ـ استدامة النيّة شرط للصحّة ٤٠
٥ـ عدم قابليّة بعض أجزاء الصلاة للتدارك ٤٠
٦ـ المقام مورد للاحتياط ٤٠
٧ـ لزوم النيّة والتكبير للدخول مجدّداً بعد الخروج ٤١
فروع ٤١
الفرع الأوّل: حكم التردّد بالنيّة ٤١
الفرع الثاني: حكم التردّد في صحّة العمل ٤١
الفرع الثالث: حكم نيّة الخروج فيما بعد والتردّد فيما بعد ٤١
الفرع الرابع: حكم تعليق نيّة الخروج ٤٢
الفرع الخامس: حكم مَن نوى إتيان ما ينافي الصلاة..... ٤٢
دفع توهّم..... ٤٣
الجهة الخامسة: في حكم الرياء أو قصد غير الصلاة ٤٣
المقام الأوّل: في الرياء، وفيه جهات ٤٣
الجهة الأولى: حكم الرياء من حيث إبطال العمل ٤٤
الجهة الثانية: كون الرياء مزاحماً لقصد القربة ٤٤
أقسام الرياء من حيث الاستقلال وعدمه..... ٤٤

أنحاء وقوع الرياء في أجزاء العمل أو أصل العمل ٤٤
التفصيل في حكم الصور المتحصّلة من الأقسام المتقدّمة ٤٥
حكم المركّب المتدارك جزؤه الواقع رياء ٤٥
أدلّة القول بالبطلان ٤٥
١ـ كون الرياء في المقام من القواطع ٤٥
٢ـ شرطيّة استمرار النيّة ٤٥
٣ـ أدلّة مانعيّة الزيادة ٤٦
٤ـ كون الرياء ماحياً لصورة الصلاة ٤٦
٥ـ مفهوم مرسلة الصدوق ٤٧
٦ـ مفهوم صحيح الحلبيّ ٤٧
حكم وقوع الرياء في الجزء المستحبّ ٤٨
وجها الفرق بين وقوع الرياء في الجزء الواجب ووقوعه في الجزء المستحبّ ٤٨
ما يرد على الوجهين المذكورين ٤٩
حكم الرياء في شرط الواجب ٤٩
الجهة الثالثة: مفاد الأخبار الخاصّة الواردة في الرياء ٥٠
١ـ خبر ابن مسكان ٥٠
٢ـ خبر عليّ بن سالم ٥٠
٣ـ خبر عمر بن يزيد ٥٠
٤ـ خبر جرّاح المدائنيّ ٥٠
٥ـ خبر سفيان بن عيينة ٥١
٦ـ صحيح زرارة وحمران ٥١
مقامات البحث في دلالة الأخبار ٥٢

١ـ دلالتها على البطلان حال كون الرياء مقصوداً بالتبع ٥٢
٢ـ دلالتها على البطلان حال كون الرياء داعياً إلى الداعي ٥٣
٣ـ دلالتها على بطلان المركّب بوقوع الرياء في جزئه ٥٣
٤ـ دلالتها على بطلان المقيّد بوقوع الرياء في شرطه..... ٥٣
حكم الرياء في اختيار أحد فردي الواجب التخييريّ ٥٤
مختار الشيخ في المقام وما يرد عليه..... ٥٤
المقام الثاني: في حكم قصد غير الصلاة في أجزاء الصلاة ٥٤
إذا كان غير الصلاة علّة داعيّة وكان محرّماً..... ٥٥
إذا كان غير الصلاة علّة داعية وكان مكروهاً أو مباحاً..... ٥٥
إذا كان غير الصلاة داعياً راجحاً ٥٥
إذا كان غير الصلاة عنواناً منطبقاً على جزئها ٥٥
الإشكال بتحقّق عنوان القربة في المقام ٥٦
جواب الإشكال..... ٥٦
قصد غير الصلاة في بعض أجزائها ٥٧
كلام صاحب الجواهر في التفريق بين المقام وبين مسألة الضميمة..... ٥٧
إيراد المصنّف على تفريق صاحب الجواهر ٥٧
كلام المحقّق الهمدانيّ وما يرد عليه..... ٥٨
البحث في أمور ٥٩
الأمر الأوّل: أقسام الرياء بحسب الغرض منه ٥٩
ما يرد على حصر الرياء بما كان غرضه طلب المنزلة..... ٥٩
الأمر الثاني: حكم الرياء في السمعة..... ٦٠
الأمر الثالث: حكم سرور الإنسان برؤية الناس لعمله ٦٠
الأمر الرابع: حكم ذكر الإنسان عبادته للناس ٦٠

الأمر الخامس: حكم العبادة مع العجب ٦١
مختار المصنّف تَتَّشُ وبيان المراد من العجب ٦٢
الأمر السادس: حكم الرياء المتأخّر عن العمل ٦٢
الجهة السادسة: العدول من صلاة خاصّة إلى صلاة خاصّة أخرى ٦٣
وجه عدم احتساب ما أتى به من المعدول عنه ٦٣
وجه عدم احتساب ما أتى به من المعدول إليه ٦٣
موارد صحّة العدول الثابتة بالدليل الخاصّ ٦٤
ما يخرج عن عنوان العدول تخصصاً ٦٥

الثاني من أفعال الصلاة

تكبيرة الإحرام، وفيه جهات (٦٧)

الجهة الأولى: في جزئيّتها للصلاة ٦٧
الجهة الثانية: تحقّق الدخول في الصلاة بأوّل جزء من التكبيرة ٦٧
الجهة الثالثة: عدم تحريم المنافيات قبل إتمام التكبير ٦٨
تعارض الأدلّة في المقام ٦٨
محاولة الشيخ الأعظم الجمع بين الأدلّة في المقام ٦٨
إيراد المحقّق الهمدانيّ على محاولة الشيخ الأعظم ٦٨
دفع إيراد المحقّق الهمدانيّ، وإيراد المصنّف على محاولة الشيخ الأعظم ٦٩
جمع المصنّف بين الأدلّة في المقام ٦٩
الجهة الرابعة: في ركنيّة التكبيرة ٧٠
وجه بطلان الصلاة بنقص التكبيرة عمداً ٧٠
وجه بطلان الصلاة بنقص التكبيرة سهواً ٧٠
الروايات الدالّة على البطلان بنقصها سهواً ٧٠

الروايات الدالّة على عدم البطلان بنقصها سهواً: ٧١
١ـ صحيح الحلبيّ..... ٧١
٢ـ صحيح البزنطيّ ٧٢
٣ـ خبر أبي بصير ٧٤
٤ـ صحيح زرارة ٧٥
الحاصل من الأخبار الدالّة على عدم البطلان بنقصها سهواً ٧٦
الجهة الخامسة: في بيان صورة التكبيرة..... ٧٦
عدم كفاية المرادف من العربيّة وغيرها مع الاعتراض على استدلال المحقّق الهمدانيّ ٧٧
مواضع البحث ٧٨
الموضع الأوّل: حكم وصل التكبيرة بما قبلها ٧٨
مختار المصنّف..... ٧٩
الثاني: حكم وصل التكبيرة بما بعدها ٧٩
الثالث والرابع: إلحاق اللام بكلمة (أكبر)، وإضافة كلمات إلى التكبيرة..... ٨٠
ما يُستدلّ به لعدم صحّة الإضافة في الموضعين الأخيرين وما يرد عليه .. ٨٠
حكم من لا يتمكّن من اللفظ العربيّ الصحيح ٨١
حكمه بعد دخول الوقت..... ٨١
حكمه قبل دخول الوقت..... ٨٣
فرعان..... ٨٣
الفرع الأوّل: حكم الاشتغال بالصلاة مع القطع بالقدرة على التعلّم أو رجاء ذلك..... ٨٣
الفرع الثاني: حكم من قصّر بالتعلّم حتّى ضاق الوقت ٨٤
حكم العاجز عن التعلّم المتمكّن من الملحون ٨٤

حكم العاجز حتّى عن الملحون ٨٤
أدلّة وجوب الترجمة ٨٤
مختار المصنّف ٨٦
التعيين أو التخيير بين الترجمات ٨٦
أدلّة تقديم بعض اللغات على بعض ٨٦
مختار المصنّف ٨٧
حكم الأخرس إذا كان متمكّناً من الملحون ٨٧
حكم الأخرس إذا لم يكن قادراً على الملحون ٨٨
مختار المصنّف بحسب القواعد العامّة ٨٨
ما يرد على الاحتمالات الأخرى الواردة في المقام ٨٨
مختار المصنّف بحسب الخبر الخاص ٨٩
دفع توهّم ٨٩
الجهة السادسة: اعتبار الترتيب في التكبير والموالاة بين الحروف ٩٠
الجهة السابعة: في رجحان سبع تكبيرات وتعيين تكبيرة الإحرام ٩١
النصوص الواردة في المقام ٩١
احتمال تقييد النصوص بمفهوم موثّق معاوية بن عمّار وجوابه ٩٢
الكلام في لزوم أو استحباب تعيين تكبيرة الإحرام إذا كبّر أكثر من واحدة ... ٩٣
مختار العلّامة المجلسيّ الأوّل وأدلّته ٩٣
مختار صاحب الحدائق وأدلّته ٩٤
١ـ أخبار تشريع التكبيرات السبع ٩٤
٢ـ صحيح الحلبيّ ٩٥
٣ـ صحيح زرارة ٩٦
٤ـ صحيح زرارة الآخر ٩٧

المتلخص من قول صاحب الحدائق وأدلته ٩٧
ما يرد على القول بتعيّن التكبيرة الأولى للإحرام ٩٨
أدلّة القول بوجوب قصد إحداها للإحرام تعييناً أو إجمالاً ٩٨
أدلّة القول بتعيّن الأخيرة للإحرام ٩٩
١ـ ما دلّ على إسرار الإمام بغير التكبيرة ٩٩
٢ـ ما ورد في فقه الرضا ١٠٠
٣ـ ما دلّ على أنّ التكبيرات في الصلوات الخَمس خمس وتسعون ١٠٠
٤ـ خبر أبي بصير ١٠١
مختار المصنّف ١٠٢
وجوب تعيين الأولى هل هو شرطيّ أو نفسيّ؟ ١٠٢
وجوب تعيين الأخيرة هل هو شرطيّ أو نفسيّ؟ ١٠٢
الجهة الثامنة: حكم التكبير ثانياً للإحرام ١٠٣
أدلّة البطلان مطلقاً ١٠٣
١ـ قاعدة الاحتياط ١٠٣
٢ـ الإجماع ١٠٣
٣ـ أدلّة المنع من الزيادة ١٠٣
مناقشة أدلّة المنع من الزيادة ١٠٤
٤ـ انمحاء صورة الصلاة بالتكبيرة الثانية ١٠٦
٥ـ لزوم التشريع المبطل ١٠٦
مناقشة الاستدلال بلزوم التشريع ١٠٧
إيراد المحقّق الهمدانيّ ١٠٧
مناقشة المصنّف لإيراد المحقّق الهمدانيّ ١٠٧
مختار المصنّف ١٠٨

الجهة التاسعة: اعتبار القيام حال التكبيرة..... ١٠٨
أدلّة لزوم القيام حال التكبيرة ١٠٨
مناقشة الأدلّة المذكورة ١١٠
كفاية موثّق عمّار في المقام..... ١١١
البحث في أمرين..... ١١١
الأمر الأوّل: اعتبار الاستقرار في القيام ١١١
الأمر الثاني: ركنيّة القيام حال التكبير ١١١
الجهة العاشرة: بعض مسنونات التكبيرة..... ١١٢
١ و٢ـ عدم المدّ والإشباع ١١٢
٣ـ إسماع الإمام مَن خلفه وأدلته ١١٢
أـ عموم استحباب إسماع الإمام من خلفه..... ١١٢
ب ـ الأخبار المستفيضة..... ١١٣
ما أورد على الاستدلال بالأخبار ١١٤
مناقشة المصنّف للإيرادات ١١٤
تخيير المنفرد بين الجهر والإخفات ١١٤
٤ـ رفع اليدين حال التكبير ١١٥
مقامات البحث **١١٥**
أـ حكم رفع اليدين ١١٥
الأدّلة على وجوب رفع اليدين مطلقاً..... ١١٥
الأدلّة على استحباب رفع اليدين مطلقاً ١١٦
مختار المصنّف..... ١١٧
دلالة صحيح علي بن جعفر على الوجوب وما يرد عليها ١١٨
ب ـ حدّ رفع اليدين..... ١١٨

اختلاف الروايات الواردة في المقام ١١٨
وجه الجمع بين الأخبار ١١٩
ج ـ حكم مجاوزة اليدين عن الأذنين ١١٩
المراد من النهي الوارد في المقام ١٢٠
فائدة في كراهة التجاوز في رفع اليدين عن حدّ الرأس في القنوت ١٢٠
دـ في تعيين زمان رفع اليدين في التكبير ١٢١
هـ ـ كفاية التعاقب في رفع اليدين، وكفاية رفع اليد الواحدة ١٢٣
وـ استحباب استقبال بطن اليد وبسطها ١٢٣
ما يدلّ على استحباب استقبال بطنها ١٢٤
ما يدلّ على استحباب بسطها ١٢٤
دعوى استحباب ضمّ الأصابع غير الإبهام ١٢٤

الثالث من أفعال الصلاة: القيام (١٢٧)

المبحث الأوّل: القيام شرط للقراءة أو شرط للصلاة أو جزء منها أو...؟ ١٢٧
ما يدلّ على شرطيّته للقراءة ١٢٧
ما يدلّ على جزئيّته للصلاة ١٢٧
١ـ قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا..﴾ ١٢٧
٢ـ الأخبار ١٢٨
٣ـ الإجماع ١٢٩
ثمرة الخلاف في المقام ١٢٩
المبحث الثاني: القيام ركن في الصلاة وتفصيل أقسامه ١٢٩
١ـ القيام بعد الركوع ١٢٩
٢ـ القيام حال تكبيرة الإحرام ١٣٠
٣ـ القيام حال القراءة الواجبة ١٣٠

٤ـ القيام حال القنوت ١٣٠
٥ـ القيام المتّصل بالركوع ١٣٠
جهات البحث ١٣٠
أـ المراد من القيام المتّصل بالركوع ١٣٠
دخول الانحناء في معنى الركوع ١٣١
ب ـ الكلام في ركنيّة القيام المتصل بالركوع وأدلته ١٣١
١ـ أصالة الاشتغال ١٣١
٢ـ قاعدة انتفاء المركّب بانتفاء جزئه ١٣٢
٣ـ أدلّة الزيادة ١٣٢
٤ـ لزوم التشريع ١٣٢
٥ـ إطلاق نفي الصلاة عمّن لم يُقِم صلبه..... ١٣٢
٦ـ أدلّة وجوب القيام ١٣٣
٧ـ إطلاقات القيام في الصلاة ١٣٣
٨ـ الإجماع ١٣٣
ج ـ الدليل على وجوب القيام المتّصل بالركوع ١٣٣
المبحث الثالث: الأمور المعتبرة والمحتمل اعتبارهافي القيام ١٣٤
الأوّل: إقامة الصلب ١٣٤
الثاني: الاستقرار ١٣٤
أدلّة اعتبار الاستقرار..... ١٣٥
١ـ خبر سليمان بن خالد ١٣٥
٢ـ خبر السكونيّ ١٣٥
٣ـ رواية الحلبيّ ١٣٥
٤ـ الإجماع ١٣٦

التحقيق في المسألة ١٣٦
الثالث: إقامة العنق ١٣٦
الرابع: الاستقلال ١٣٧
أدلّة اعتبار الاستقلال ١٣٧
١ـ الانصراف ١٣٧
٢ـ أخذ الاستقلال في مفهوم القيام ١٣٧
٣ـ التأسـي بالمعصوم عليه السلام ١٣٧
٤ـ التأسّي مع الأمر بالصلاة كصلاته صلى الله عليه وآله ١٣٨
٥ـ صحيح ابن سنان ١٣٨
٦ـ خبر عبد الله بن بكير ١٣٨
الأخبار المعارضة للخبرين المتقدّمين ١٣٨
المشهور في وجه الجمع بين الأخبار ١٣٩
التحقيق في وجه الجمع بين الأخبار ١٤٠
البحث في أمور ١٤٠
الأمر الأوّل: الظاهر أنّ المنهيّ عنه مطلق الاعتماد ١٤٠
الأمر الثاني: حكم الإخلال بالاستقلال سهواً ١٤٠
مختار صاحب الجواهر الاغتفار ١٤٠
التحقيق في المسألة ١٤١
دفع توهّم عدم إطلاق خبري ابن سنان وابن بُكير ١٤١
الأمر الثالث: اعتبار الاستقلال في الهَوْيات والنهوضات الصلاتيّة ١٤٢
توجيه المحقّق الهمدانيّ لمختار المحقّق الكركيّ وإيراده عليه ... ١٤٢
إيراد المصنّف على توجيه المحقّق الكركي ١٤٢
الأمر الرابع: حكم من لم يتمكّن من الاستقلال ١٤٣

الأمر الخامس: عدم مانعيّة رفع إحدى الرجلين حال القيام ١٤٤
الاعتماد على إحدى الرجلين مع مماسة الأخرى للأرض ١٤٤
كثرة الاعتماد على إحدى الرجلين ١٤٥
دلالة خبر أبي حمزة على الجواز في الصورتين السابقتين ١٤٥
الاستدلال بخبر ابن بكير على عدم مشروعيّة رفع إحدى الرجلين ... ١٤٥
حكم القيام على العقبين أو الأصابع ١٤٦
الأخبار الدالّة على المنع من القيام على الأصابع والإيراد عليها .. ١٤٦
المبحث الرابع: حكم القادر على القيام في بعض الصلاة دون بعض ١٤٧
جهات البحث ١٤٧
الجهة الأولى: وجوب ما أمكن من القيام ١٤٧
الجهة الثانية: ما لو دار الأمر بين مراعاته في أحد جزئين ١٤٨
مختار صاحب الجواهر وأدلّته ١٤٨
مناقشة ما أفاده صاحب الجواهر في قاعدة الترتيب..... ١٤٨
أقسام الفعلين المترتّبين ١٤٩
مراتب القيام وتقدّمها على القعود ١٥٠
تقدّم القيام الانحنائيّ على القعود ١٥١
تقدّم القيام الاضطرابي على القعود ١٥١
لو كان الاضطراب ضمن المشي فهل تقدّم على الجلوس؟..... ١٥٢
الدوران بين القعود ماشياً والقيام ماشياً..... ١٥٣
الدوران بين القعود واقفاً والقيام ماشياً ١٥٣
فرع: لو تمكّن الجالس من مسمّى القيام..... ١٥٤
المبحث الخامس: تعيّن الجلوس بعد تعذّر القيام، وفيه مواضع ١٥٤
١ـ ملاك التعذّر ١٥٤

دليل كون الملاك عدم القدرة على المشي قائماً ١٥٥
٢ـ اعتبار الانتصاب والاستقلال في الجلوس ١٥٦
٣ـ تقدّم الجلوس على الاضطجاع ١٥٦
٤ـ حكم ركوع الجالس ١٥٦
في حدّ الانحناء المعتبر بالنسبة إلى ركوع الجالس ١٥٧
مختار صاحب الجواهر والمحقّق الأردبيليّ ١٥٧
إيراد المحقّق الهمدانيّ على ما أفاده صاحب الجواهر ١٥٧
مناقشة المصنّف لما أفاده المحقّق الهمداني ١٥٨
المبحث السادس: حكم من تعذّر عليه الجلوس بمراتبه الأربعة ١٥٩
ذكر الوجوه المتصوّرة في الواجب في المقام ١٥٩
أخبار المسألة ١٥٩
أـ ما دلّ على تعيّن الاضطجاع على الجنب ١٥٩
ب ـ موثّق عمّار ١٦٠
ج ـ خبر حمّاد ١٦٠
دـ مرسلة الصدوق ١٦٠
هـ ـ مرسل الدعائم ١٦١
وـ رواية محمّد بن إبراهيم ١٦١
ذـ مرسل الصدوق الآخر ١٦٢
ح ـ خبر عبد السلام ١٦٢
مختار المصنّف ١٦٢
الإيراد على الأخبار السابقة ما عدا موثّق عمّار ١٦٢
دفع المناقشة في سند ودلالة موثّق عمّار على المختار ١٦٣
وجوبالإيماء على غير المتمكّن من الركوع والسجود ١٦٤

الموضع الأوّل: وجوب الإيماء على كلّ غير متمكن من الركوع والسجود ... ١٦٤
الموضع الثاني: لو دار الأمر بين السجود إلى غير القبلة وبين الإيماء إليها ١٦٥
الموضع الثالث: عدم وجوب الذكر حال الإيماء ١٦٥
الموضع الرابع: أنّ الإيماء يكون بالرأس ١٦٦
الأخبار الدالّة على أنّ الإيماء بالرأس ١٦٦
ما يُستدلّ به للقول بالترتيب بين الإيماء بالرأس والتغميض وما يرد عليه ١٦٧
مناقشة القول بالتخيير والقول باختصاص الإيماء بالرأس بالمضطجع .. ١٦٨
مناقشة القول بإيماء المضطجع بالرأس وتخيّر المستلقي ١٦٨
مختار المصنّف ١٦٩
منقاشة القول بالانتقال إلى القصد حال العجز ١٦٩
الموضع الخامس: كون الإيماء بالسجود أخفض منه للركوع ١٦٩
الموضع السادس: قصد البدليّة عن الركوع والسجود في الإيماء والتغميض .. ١٧٠
أدلّة لزوم قصد البدليّة ١٧٠
١ـ أصالة الاشتغال ١٧٠
٢ـ عدم تحقّق الركوع والسجود بدون القصد ١٧٠
٣ـ عدم تحقّق المغايرة بين مصاديقهما إلّا بالنيّة ١٧٠
٤ـ عدم تحقّق مفهوم الإيماء إلى الركوع والسجود إلّا بالقصد ... ١٧١
إيراد الشيخ الأعظم ١٧١
جواب المصنّف ١٧١
الموضع السابع: وجوب وضع شيء على الجبهة حال الإيماء للسجود ١٧٢
أقسام العاجز عن السجود ١٧٢
١ـ أن يقدر على ما يصدق السجود عليه ١٧٢

٢ـ أن لا يقدر على الانحناء ولا على اعتماد جبهته على ما يصحّ السجود عليه ١٧٣
ما استُدلّ به على وجوب وضع شيء على جبهته ١٧٣
أـ خبر عليّ بن جعفر ١٧٣
ما يرد عليه ١٧٣
ب ـ مرسل الصدوق ١٧٣
ج ـ موثّق سماعة ١٧٤
ما يُستدلّ به على وجوب الجمع بين الإيماء ووضع شيء على جبهته ١٧٤
ما يستدلّ به على كفاية كلّ واحد من الأمرين ١٧٤
مختار المصنّف ١٧٦
٣ـ أن لا يقدر على الانحناء مع تمكّنه من الاعتماد على ما يصحّ السجود عليه ١٧٦
٤ـ أن يقدر على الانحناء بما لا يتحقّق به السجود ١٧٧
ما يُستدلّ به على وجوب الاعتماد ١٧٧
أـ قاعدة الميسور ١٧٧
ب ـ خبر إبراهيم الكرخيّ ١٧٧
موثّق أبي بصير ١٧٧
جمع المحقّق الهمدانيّ بين الخبرين المتقدّمين وصحيحي الحلبيّ وزرارة ١٧٨
ما يرد على الجمع المذكور ١٧٨
مختار المصنّف في وجه الجمع ١٧٩
مختار المصنّف في المسألة ١٧٩

الموضع الثامن: لا يجب ما أمكن من الانحناء إذا كانت الوظيفة هي الإيماء ١٧٩
عدم وجوب الجلوس بين إيمائين للسجود ١٨٠
المبحث السابع: الوظيفة بعد تجدّد القدرة بعد العجز أو العكس ١٨٠
١ـ في تجدّد القدرة بعد العجز ١٨٠
٢ـ في تجدّد العجز بعد القدرة ١٨١
في تجدّد العجز بعد القدرة أثناء العمل مع احتمال حصول القدرة ١٨١
التحقيق في المسألة ١٨٢
أـ لو كان دليل العذر الأدلّة العامّة ١٨٢
بـ ـ لو كان دليل العذر الأدلّة الخاصّة ١٨٢
ما يستفاد من الأخبار الواردة في المقام ١٨٢
كيفيّة التنزّل إلى المقدور حال تجدّد القدرة ١٨٣
كيفيّة التنزّل إلى المقدور حال تجدّد العجز..... ١٨٣
حكم الاشتغال بالذكر حال الهويّ..... ١٨٣
فروع ١٨٤
الفرع الأوّل: لو تجدّدت القدرة على القيام بعد إتمام القراءة..... ١٨٤
عدم وجوب الطمأنينة لو قلنا بوجوب القيام ١٨٥
مناقشة ما استدلّ به على وجوب الطمأنينة ١٨٥
الفرع الثاني: لو تجدّدت القدرة بعد الركوع وقبل الطمأنينة ١٨٦
لو تجدّدت القدرة بعد الطمأنينة وقبل الذكر..... ١٨٦
الفرع الثالث: لو تجدّدت القدرة على القيام بعد الركوع والطمأنينة والذكر ١٨٧
الفرع الرابع: لو تجدّدت القدرة على الطمأنينة في القيام بعد الاعتدال الجلوسيّ ١٨٧

المبحث الثامن: في مسنونات المقام..... ١٨٨
أوّلاً المسنون لمن يصلّي قائماً..... ١٨٨
١ـ صحيح حمّاد بن عيسى ١٨٨
٢ـ صحيح زرارة ١٩٠
دلالة صحيح زرارة على مغايرة المرأة للرجل في جملة من السنن... ١٩١
ثانياً: المسنون لمن يصلّي جالساً..... ١٩٢
١ـ التربّع حال القراءة ١٩٢
٢ـ ثني الرجلين حال الركوع..... ١٩٢
المراد من ثني الرجلين والتربّع..... ١٩٢
تفسير الشهيد الثاني للتربّع ١٩٣
التفسير المختار للتربّع..... ١٩٤
عدم شمول دليل استحباب التربّع لما بين السجدتين والتشهّد ١٩٤

الواجب الرابع من أفعال الصلاة

القراءة (١٩٥)

جهات البحث ١٩٥
الجهة الأولى: وجوب القراءة..... ١٩٥
الجهة الثانية: تعيّن الحمد في الركعتين الأوليين ١٩٦
الجهة الثالثة: القراءة واجب غير ركنيّ ١٩٧
الجهة الرابعة: اعتبار قراءة الفاتحة في النافلة كالفريضة..... ١٩٧
دعوى كفاية التسبيحات في النافلة في مقام الاستعجال وغيره وجوابها..... ١٩٨
الجهةالخامسة: الإخلال بالقراءة ١٩٩
ما يستدلّ به على البطلان بالإخلال العمدي المتدارك ومناقشته..... ١٩٩
حكم الإخلال بالقراءة مادّةً ٢٠٠

تفصيل الكلام في ترك التشديد ٢٠٠
شروط وجوب التشديد ٢٠٠
حكم الإخلال بالهيأة والصورة ٢٠١
هل ملاك الصحّة موافقة العربيّة مطلقاً أو القراءات السبع أو العشر؟ ... ٢٠٢
ما يستدلّ به على وجوب موافقة السبع ٢٠٢
أـ الإجماع ٢٠٢
ب ـ حديث نزول القرآن على سبعة أحرف ٢٠٣
ج ـ المرسل: «القراءة سنّة متّبعة» ٢٠٤
دـ خبر سالم بن أبي سلمة ٢٠٤
هـ ـ مرسل محمّد بن سليمان ٢٠٤
وـ خبر سفيان بن السمط ٢٠٥
زـ مرسل مجمع البيان ٢٠٥
ح ـ صحيح داود بن فرقد ٢٠٦
خلاصة البحث ٢٠٦
حكم القراءة بالسبع إذا خالفت العربيّة ٢٠٧
في كفاية موافقة العربيّة في ما خالف القرّاء ٢٠٧
خلاصة البحث ٢٠٨
عدم وجوب المدّ المتّصل والمنفصل ٢٠٨
البحث في أمور ٢٠٩
الأمر الأوّل: أداء الحروف من غير مخارجها ٢٠٩
الأمر الثاني: حكم الوقف بالحركة والوصل بالسكون ٢٠٩
الأمر الثالث: بعض أحكام الوقف ٢١٠
الأمر الرابع: بعض أحكام الهمزة في الوصل والقطع ٢١٠

الجهة السادسة: جزئيّة البسملة للحمد والسورة ٢١١
أوّلاً: جزئيّة البسملة من الفاتحة ٢١١
الأخبار الدالّة على الجزئيّة من الفاتحة ٢١١
١ـ صحيح ابن مسلم ٢١١
٢ـ مرفوع يونس بن عبد الرحمن ٢١١
٣ـ خبر محمّد بن مسلم ٢١١
الأخبار الدالّة على عدم جزئيّتها من الفاتحة ٢١٢
١ـ صحيح محمّد بن مسلم ٢١٢
٢ـ رواية مسمع ٢١٣
٣ـ صحيح آخر لمحمّد بن مسلم ٢١٣
ما يرد على الاستدلال بالأخبار المذكورة على نفي الجزئيّة ٢١٣
ثانياً: جزئية البسملة من غير الفاتحة ٢١٤
الأخبار الدالّة على الجزئيّة ٢١٤
١ـ صحيح معاوية بن عمّار ٢١٤
٢ـ رواية الهذليّ ٢١٤
٣ـ رواية صفوان الجمّال ٢١٥
٤ـ خبر خالد بن المختار ٢١٦
٥ـ خبر أبي حمزة ٢١٦
الروايات الدالّة على عدم جزئيّتها من غير الفاتحة ٢١٦
وجه الجمع بين الطائفتين ٢١٦
الجهة السابعة: قراءة الترجمة ٢١٧
الجهة الثامنة: وجوب الترتيب بين الكلمات والآيات ٢١٧
حكم المخالفة عمداً ٢١٧

حكم المخالفة نسياناً ٢١٧
عدم اشتراط الترتيب مع العلم بتحقّق الغرض بدونه ٢١٨
الجهة التاسعة: الموالاة بين الكلمات والآيات ٢١٨
الجهة العاشرة: وجوب تعلم القراءة على من لا يعلم ٢١٩
قول المحقّق بالوجوب مطلقاً ٢١٩
أدلّة الوجوب ٢١٩
إيراد المحقّق الهمداني ٢٢٠
أدلّة أخرى للقول بوجوبه مطلقاً ٢٢٠
توجيه عبارة المحقّق ٢٢٠
الاستدلال على وجوب التعلّم قبل وقت الواجب ٢٢١
وجه وجوبه قبل الوقت مع العلم بعدم التمكّن بعده ٢٢١
وجه وجوبه قبل الوقت مع العلم أو الشكّ بالتمكّن بعده ٢٢١
المختار عدم وجوب التعلّم قبل الوقت مطلقاً والوجوب بعده ٢٢١
إذا ضاق الوقت ولم يتعلّم من غير تقصير ٢٢٢
الأخبار الدالّة على عدم وجوب التعلّم ٢٢٢
١ـ صحيح ابن سنان ٢٢٢
٢ـ النبويّ ٢٢٣
٣ـ النبويّ الآخر ٢٢٣
إذا ضاق الوقت ولم يتعلّم عن تقصير ٢٢٣
الكلام في وجوب الائتمام عليه ٢٢٤
أقسام غير العارف بالفاتحة ٢٢٤
١ـ أن يكون عارفاً بها على وجه اللحن ٢٢٤
٢ـ مَن يعرف مقداراً يعدّ ميسورها عرفاً ٢٢٥

٣، ٤ـ مَن يعرف مقداراً غير ميسور مع صدق القرآنيّة، أو مع توقّف صدق القرآنيّة على القصد ٢٢٥
مختار المصنّف ٢٢٧
التعويض عن غير المتيسّر ٢٢٧
كيفيّة التعويض ٢٢٨
٥ـ من لا يعرف شيئاً من الفاتحة، وفيه مقامات ٢٢٨
المقام الأوّل: ماهيّة العوض ٢٢٨
المقام الثاني: مقدار العوض ٢٢٩
مختار المصنّف ٢٣٠
المقام الثالث: وجوب سورة كاملة عوضاً عن الفاتحة ٢٣١
ما يرد على الاستدلال على عدم الوجوب بشبهة القِران ٢٣١
إيراد صاحب الجواهر على الاستدلال لعدم الوجوب بالأصل ... ٢٣١
إيراد المحقّق الهمدانيّ على صاحب الجواهر ٢٣٢
إيراد المصنّف على صاحب الجواهر ٢٣٢
إيراد المصنّف على المحقّق الهمدانيّ ٢٣٢
المقام الرابع: حكم من لم يعرف السورة ٢٣٣
المقام الخامس: حكم الترجمة حال العجز عن الفاتحة ٢٣٣
المقام السادس: حكم القيام حال العجز عن القراءة وبدلها ٢٣٤
الجهة الحادية عشر: حكم الأخرس ٢٣٤
الجهة الثانية عشر: تقديم القراءة من المصحف على البدل ٢٣٥
ما يستدلّ به للتخيير بين القراءة منه والبدل ٢٣٥
أدلّة تقديم القراءة من المصحف على البدل ٢٣٥
الجهة الثالثة عشر: كفاية التسبيح في الثالثة والرابعة، وفيها مقامات ٢٣٨

المقام الأوّل: تعيّن الفاتحة على ناسي القراءة في الأوليين وأدلته: ٢٣٨
١ـ النبويّ: «لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» ٢٣٨
٢ـ صحيح محمّد بن مسلم..... ٢٣٩
٣ـ صحيح زرارة ٢٣٩
٤ـ رواية الحسين بن حمّاد ٢٤٠
خلاصة البحث، ودفع دعوى تعارض الأخبار ٢٤١
المقام الثاني: ثبوت التخيير بين الفاتحة والتسبيح في الثالثة والرابعة ٢٤١
المقام الثالث: التفاضل بين القراءة والتسبيح في الثالثة والرابعة ٢٤٢
أدلّة أفضليّة التسبيح مطلقاً ٢٤٢
١ـ صحيح زرارة ٢٤٣
٢ـ صحيح آخر لزرارة..... ٢٤٣
٣ـ صحيح ثالث لزرارة ٢٤٤
٤ـ صحيح رابع لزرارة ٢٤٤
٥ـ صحيح الحلبيّ ٢٤٤
٦ـ مرسل الصدوق..... ٢٤٥
٧ـ مرسل المحقّق الحلّيّ ٢٤٥
٨ـ خبر محمّد بن عمران..... ٢٤٥
الطائفة الأولى من الروايات المعارضة للروايات المتقدّمة: ما دلّ على أفضليّة الحمد مطلقاً ٢٤٥
وجه دفع التعارض بين هذه الطائفة وما تقدّم ٢٤٦
الطائفة الثانية: من الروايات المعارضة ما دلّ على التفصيل بين أفراد المصلّي... ٢٤٧
جمع المحقّق الهمدانيّ بين الأخبار الواردة في المقام ٢٤٧
مناقشات المصنّف لما أفاده المحقّق الهمداني..... ٢٤٩

مختار المصنّف أفضلية التسبيح ٢٥١
النقض بانعدام دليل كفاية القراءة حال طرح أدلّة أفضليّتها ٢٥١
جواب النقض ٢٥٢
خلاصة البحث ٢٥٢
الجهة الرابعة عشر: وجوب السورة ٢٥٢
أدلّة وجوب السورة ٢٥٢
١ـ الإجماع ٢٥٣
٢ـ مواظبة الشيعة من الصدر الأول ٢٥٣
٣ـ التأسـي بالمعصوم عليه السلام ٢٥٣
تقريب المحقّق الهمدانيّ للاستدلال بمداومة المعصوم عليه السلام في المقام ٢٥٣
٤ـ مداومة المعصومين مع قوله عليه السلام (صلّوا كما رأيتموني..) ٢٥٤
٥ـ الأخبار ٢٥٤
أـ صحيح منصور بن حازم ٢٥٤
بـ صحيح معاوية بن عمّار ٢٥٥
جـ صحيح آخر لمعاوية بن عمّار ٢٥٥
دـ صحيح العلاء ٢٥٦
هـ خبر محمّد بن إسماعيل ٢٥٦
وـ أخبار تحريم العدول من سورتي التوحيد والجحد ٢٥٧
زـ خبر عليّ بن جعفر ٢٥٧
حـ خبر الحسن الصيقل ٢٥٧
طـ صحيح ابن مسلم ٢٥٧
يـ خبر يحيى بن عمران ٢٥٨
كـ صحيح زرارة ٢٥٨

طائفتان معارضتان ٢٥٨
الأولى: ما دلّ على جواز التبعيض ٢٥٩
أـ صحيح سعد بن سعد ٢٥٩
ب ـ صحيح زرارة ٢٥٩
ج ـ خبر أبان بن عثمان ٢٥٩
دـ خبر أبي بصير ٢٥٩
هـ صحيح عمر بن يزيد ٢٦٠
وـ صحيح إسماعيل بن الفضل ٢٦٠
زـ خبر سليمان بن أبي عبد الله ٢٦٠
وجوه خمسة لدفع التعارض ٢٦٠
الأوّل: حمل أدلّة السورة الكاملة على الكمال ٢٦٠
الثاني: الحمل على التقيّة ٢٦١
الثالث: الحمل على التقيّة بقرينة داخلية ٢٦١
الرابع: حمل أخبار السورة الكاملة على الفريضة وأخبار التبعيض على النافلة ٢٦١
الخامس: إعراض الأصحاب عن أخبار التبعيض ٢٦٢
الطائفة الثانية: ما دلّ على عدم وجوب السورة ٢٦٢
وجه الجمع بينها وبين أخبار الوجوب ٢٦٣
١ـ حمل أخبار التبعيض على المستعجل ٢٦٣
٢ـ حمل أخبار الوجوب على الفضل ٢٦٣
مختار المصنّف ٢٦٣
ما يستثنى من وجوب السورة ٢٦٤
أوّلاً: النافلة ٢٦٤

مختار المصنّف ٢٦٥
في عدم سقوطها من النوافل الخاصّة ٢٦٥
ثانياً: الاستعجال ٢٦٦
ثالثاً: الخوف ٢٦٦
رابعاً: المرض ٢٦٦
خامساً: حال عدم إمكان التعلّم ٢٦٦
سادساً: ثالثة المغرب وأخيرتا الرباعيّات ٢٦٦
مقتضى الأصل والإطلاقات في المقام ٢٦٦
دفع توهّم دلالة روايات التخيير على كفاية الفاتحة مطلقاً ٢٦٨
سابعاً: ضيق الوقت ٢٦٨
أدلّة سقوط السورة ٢٦٨
١ـ الأصل ٢٦٩
٢ـ الإجماعات ٢٦٩
٣ـ أهميّة وقوع سائر الأجزاء في الوقت ٢٦٩
٤ـ فحوى دليل سقوطها في المستعجل ٢٦٩
مناقشة الشيخ الأعظم ٢٦٩
مختار المصنّف ٢٦٩
الجهة الخامسة عشر: الترتيب بين الفاتحة والسورة ٢٧٠
صور تقديم السورة ٢٧٠
الأولى: تقديم السورة عمداً بلا قصد الجزئيّة ٢٧٠
الثانية: التقديم عمداً مع قصد الجزئيّة ٢٧٠
ما يُستدلّ به على القول بالبطلان ٢٧٠
١ـ أدلّة القِران ٢٧٠

٢ـ لزوم التشريع ٢٧٠
٣ـ اقتضاء النهي عن العبادة للفساد ٢٧١
٤ـ أنّه فعلٌ كثير ٢٧١
٥ـ أدلّة الزيادة ٢٧١
الثالثة: تقديم السورة سهواً ٢٧٢
إشكال بعض أساتذة المصنّف على الحكم بالصحّة ٢٧٣
جواب الإشكال ٢٧٣
لو تذكّر بعد الشروع بالحمد ٢٧٤
لو تذكّر في أثناء السورة ٢٧٥
لو تذكّر بعد الانتهاء من الحمد ٢٧٥
حكم العامد إذا قصد أثناء الحمد الإتيان بالسورة بعدها ٢٧٥
ما يرد عليه ٢٧٦
حكم الإخلال بالترتيب بناءً على القول بعدم وجوب السورة ٢٧٦
الجهة السادسة عشر: حكم قراءة العزائم في الصلاة ٢٧٦
البحث في مقامين ٢٧٧
المقام الأوّل الحرمة التكليفيّة وما يدلّ عليها ٢٧٧
١ـ استلزامها للمحرّم ٢٧٧
٢ـ الأخبار ٢٧٨
أ ـ حسن زرارة ٢٧٨
ب ـ موثّق سَماعة ٢٧٨
ج ـ موثّق عمّار الساباطيّ ٢٧٩
حاصل الأخبار ٢٨٠
الأخبار الدالّة على عدم الحرمة لا وضعاً ولا تكليفاً ٢٨٠

أـ خبر عليّ بن جعفر ٢٨٠
تقريب دلالته..... ٢٨١
دفع الخدش في سنده..... ٢٨١
ب ـ صحيح عليّ بن جعفر ٢٨٢
مختار المصنّف ٢٨٢
الأخبار الأخرى الدالّة على الجواز ٢٨٢
أـ حسن الحلبيّ ٢٨٢
ب ـ صحيح محمّد بن مسلم..... ٢٨٣
ج ـ خبر وهب بن وهب ٢٨٣
وجه الجمع بينها وبين ما دلّ على عدم الجواز ٢٨٣
البحث في أمور..... ٢٨٣
الأمر الأوّل: لو قرأ سورة من العزائم عامداً وترك آية السجدة ٢٨٣
لو قرأ آية السجدة ولم يسجد..... ٢٨٤
لو قرأ العزيمة نسياناً..... ٢٨٤
١ـ لو تذكّر قبل بلوغ الآية..... ٢٨٤
٢ـ لو تذكّر بعد قراءة الآية قبل السجود ٢٨٤
أولاً: في ما يجب عليه ٢٨٤
مقتضى الأصل في المقام ٢٨٤
مقتضى الدليل الاجتهادي في المقام ٢٨٥
ما يرد على القول بوجوب الإيماء في الصلاة والسجود بعدها.... ٢٨٥
ما يرد على القول باستصحاب صحّة الصلاة وكفاية السجود بعدها..... ٢٨٥
أدلّة القول بكفاية الإيماء في الأثناء وما يرد عليه..... ٢٨٥

ثانياً: في احتساب المقروء من العزائم جزءاً من الصلاة ٢٨٧
٣ـ لو تذكّر بعد إتيان السجدة ٢٨٧
الأمر الثاني: في احتساب العزيمة جزءاً حال سقوط السجدة..... ٢٨٨
الأمر الثالث: في الاستماع إلى آية السجدة أثناء الصلاة..... ٢٨٨
الأمر الرابع: حكم قراءة العزائم..... ٢٨٨
الأمر الخامس: جواز قراءة العزائم في النوافل ٢٨٨
في إعادة الفاتحة بعد القيام في النافلة ٢٨٩
الأمر السادس: الأحوط إعادة الفاتحة بعد القيام في الفريضة..... ٢٨٩
الجهة السابعة عشر: حكم قراءة سورة طويلة يفوت بها الوقت..... ٢٩٠
المقام الأوّل: ما يستدلّ به للحرمة ٢٩٠
١ـ كون قرائتها ضدّاً للواجب ٢٩٠
٢ـ كون قراءتها تشريعاً وهو محرّم ٢٩٠
٣ـ خبر أبي بكر الحضرمّي وعامر بن عبد الله ٢٩٠
الإشكال فيهما من جهة السند..... ٢٩١
الإشكال فيهما من جهة الدلالة..... ٢٩١
جواب الإشكال..... ٢٩١
خلاصة البحث..... ٢٩٢
المقام الثاني: ما يُستدلّ به للحرمة الوضعيّة..... ٢٩٢
١- كون القراءة لها تشريعاً محرّماً..... ٢٩٢
٢ـ كون قراءتها كلاماً محرّماً..... ٢٩٣
٣ـ تحريم الجزء موجب لحرمة الكلّ..... ٢٩٣
٤ـ ما أُمر به لم يقع وما وقع لم يؤمر به ٢٩٣
٥ـ خبرا أبي بكر الحضرمي وعامر بن عبد الله ٢٩٣

٦ـ ما ذكره المحقّق الهمدانيّ من التفصيل ٢٩٣
مناقشة ما أفاده المحقّق الهمدانيّ ٢٩٤
٧ـ أدلّة الزيادة ٢٩٥
القول بالتفصيل بين خروج بعض أجزاء الركعة الأولى وخروج غيرها ... ٢٩٥
مناقشة التفصيل الثاني ٢٩٥
خلاصة البحث ٢٩٦
لو شرع في السورة الطويلة لعذرٍ ٢٩٦
الجهة الثامنة عشر: في حكم القِران ٢٩٧
الكلام في مقامين ٢٩٧
المقام الأوّل: الحرمة الذاتيّة ٢٩٧
الأخبار المستدلّ بها على الحرمة ٢٩٧
مناقشة الاستدلال بالأخبار ٢٩٨
دفع توهّم إعراض القدماء عن الأخبار المجوّزة ٢٩٩
دفع توهّم حمل الأخبار المجوّزة على أربعة سور منصوصة ٢٩٩
وجه حمل الأخبار المانعة على الكراهة ٣٠٠
المقام الثاني: أدلّة بطلان الصلاة بالقِران ٣٠١
١ـ الأخبار ٣٠١
٢ـ لزوم التشريع المبطل ٣٠١
٣ـ عدم جزئيّة الزائد ٣٠١
٤ـ كون الزائد كلاماً محرّماً ٣٠١
٥ـ حرمة قراءة الزائد ٣٠١
٦ـ أدلّة الزيادة ٣٠٢
مختار المصنّف ٣٠٢

البحث في أمور ٣٠٢
الأوّل: انصراف الأدلّة عن تكرار سورة أو الفصل بالفاتحة ٣٠٢
الثاني: تحرير محلّ النزاع ٣٠٢
الثالث: في شمول محلّ النزاع للزيادة بجزء سورة ٣٠٢
الرابع: حكم القِران في النافلة ٣٠٣
الجهة التاسعة عشر: في الجهر والإخفات ٣٠٤
المقام الأوّل: في وجوبها ٣٠٤
الأخبار الدالّة على الوجوب ٣٠٥
١ـ صحيح زرارة ٣٠٥
تقريب دلالته على الوجوب ٣٠٥
٢- صحيح زرارة الآخر ٣٠٦
تقريب دلالته ٣٠٦
٣- خبر ابن أبي الضحّاك ٣٠٦
٤ـ خبر أمالي الصدوق ٣٠٧
٥ـ خبر محمّد بن عمران ومحمّد بن حمزة ٣٠٧
٦ـ خبر الفضل بن شاذان ٣٠٨
تقريب دلالته ٣٠٨
٧ـ ما ورد في أخبار الجماعة ٣٠٩
٨ـ خبر يحيى بن أكثم ٣٠٩
أدلّة عدم وجوبها ٣١٠
مناقشة أدلّة عدم الوجوب ٣١٠
وجوه الجمع بين صحيح عليّ بن جعفر وما دلّ على الوجوب..... ٣١١
١ـ حمل الصحيح على التقيّة ٣١١

٢ـ إعراض المشهور عن الصحيح ٣١١
٣ـ اضطراب متن الصحيح ٣١١
مختار المصنّف ٣١١
المقام الثاني: في الجهر أو الإخفات في ظهر يوم الجمعة ٣١٢
أدلّة التخيير بينهما مع استحباب الجهر ٣١٢
١ـ صحيح الحلبي ٣١٢
٢ـ صحيحه الآخر ٣١٢
٣ـ خبر محمّد بن مسلم ٣١٢
٤ـ خبر محمّدبن مروان ٣١٣
في الأخبار الدالّة على عدم الجهر ٣١٣
١ـ خبر جميل ٣١٣
٢ـ خبر محمّد بن مسلم ٣١٣
ما يرد عليهما ٣١٤
٣ـ خبر عليّ بن جعفر ٣١٤
ما يرد عليه ٣١٤
المقام الثالث: في وجوب الجهر في صلاة الجمعة ٣١٤
المقام الرابع: في حكم أخيرتي العشاء وثالثة المغرب ٣١٦
ما يدلّ على وجوب الجهر ٣١٦
ما يدلّ على وجوب الإخفات ٣١٦
أدلّة مداومة الأئمّة والنبيّ على الإخفات فيها ٣١٦
ما يستدلّ به لكون فعلهم عليهم السلام في المقام على نحو الوجوب ٣١٩
المقام الخامس: في حكم تسبيح الأخيرتين وثالثة المغرب ٣١٩
المقام السادس: في حكم سائر الأقوال غير القراءة والتسبيح ٣٢٠

أدلّة القول بالتخيير ٣٢١
١-٣ـ الأصل والإجماع والسيرة ٣٢١
٤ـ خبر علي بن جعفر ٣٢١
٥ـ انصراف دليل الجهر إلى القراءة ٣٢١
٦- أنّ مورد الجهر والإخفات هو خصوص القراءة ٣٢١
٧، ٨ ـ صحيحا عليّ بن جعفر وعليّ بن يقطين ٣٢٢
مختار المصنّف ٣٢٢
المقام السابع: في مفهوم الجهر والإخفات ٣٢٣
الوجه الأوّل: أنّ الضابطة سماع الغير وعدمه ٣٢٣
الوجه الثاني: أنّ الضابطة خروج جوهر الصوت مع سماع الغير وعدمه مع عدم سماع الغير ٣٢٣
الوجه الثالث: أنّ أوّل الجهر سماع القريب وأقلّ الإخفات عدم سماع القريب مع سماعه نفسه ٣٢٣
حكم موارد تصادق العنوانين ٣٢٤
الوجه الرابع: أنّ الملاك خروج الجوهر وعدمه مع اشتراط سماع نفسه في كليهما ٣٢٥
البحث في أمور ٣٢٥
الأمر الأوّل: في حكم التكلّم على وجه صوت المبحوح ٣٢٥
الأمر الثاني: في مرسل تفسير القمّيّ في معنى الجهر والإخفات ٣٢٦
الأمر الثالث: في النصوص الدالّة على اشتراط سماع النفس ٣٢٦
في الأخبار الدالّة على عدم اشتراط سماع النفس ٣٢٨
١ـ صحيحة الحلبيّ ٣٢٨
بيان عدم منافاتها للاشتراط ٣٢٨

٢ـ صحيح عليّ بن جعفر عليه السلام ٣٢٩
وجه الجمع بينه وبين أخبار الاشتراط ٣٢٩
٣ـ صحيح عليّ بن يقطين ٣٢٩
وجه الجمع بينه وبين الأخبار المشترطة لإسماع النفس..... ٣٣٠
الأمر الرابع: في الحدّ الأعلى للجهر ٣٣٠
الأمر الخامس: حكم النساء من حيث الجهر والإخفات ٣٣٢
أدلّة عدم وجوب الجهر في موضع الجهر..... ٣٣٢
مختار المصنّف ٣٣٤
أدلّة وجوب الإخفات عليهن في موضع الإخفات..... ٣٣٤
مختار المصنّف ٣٣٥
في حكم الخنثى المشكل ٣٣٥
الجهة العشرون: في مسنون القراءة ٣٣٥
أوّلاً: الجهر بالبسملة في موضع الإخفات ٣٣٥
الأقوال في المسألة ٣٣٦
في ذكر الأخبار الواردة في المسألة..... ٣٣٦
١ـ صحيح صفوان..... ٣٣٦
٢ـ خبر الأعمش..... ٣٣٧
٣ـ خبر الفضل ٣٣٧
٤ـ خبر ابن أبي الضحّاك ٣٣٧
٥ـ خبر سليم بن قيس..... ٣٣٨
٦ـ خبر الثماليّ..... ٣٣٨
٧ـ مرسل التهذيب عن أبي محمّد العسكريّ عليه السلام ٣٣٨
٨ـ خبر صفوان ٣٣٩

البحث في جهات ثلاث ٣٣٩
الأولى: في دلالة الأخبار على الوجوب ٣٣٩
دلالة صحيح الحلبيين على عدم وجوبه ٣٤٠
الثانية: في شمول الأخبار للقراءة في الأخيرتين ٣٤٠
الثالثة: في شمولها للمأموم ٣٤١
أدلّة القول بعدم الاستحباب في المأموم وما يرد عليها ٣٤١
مختار المصنّف ٣٤٢
حلّ تعارض أدلّة الاستحباب مع أدلّة الوجوب في البسملة ٣٤٢
ثانياً: الترتيل في القراءة ٣٤٣
في معنى الترتيل ٣٤٣
الأخبار الدالّة على كونه التوسّط بين السرعة والتأنّي ٣٤٣
١ـ مرسل عليّ بن أبي حمزة ٣٤٣
٢ـ خبر عبد الله بن سليمان ٣٤٤
٣ـ خبر الدعائم ٣٤٤
اعتبار تحسين الصوت مع التوسّط ٣٤٤
في استحباب الترتيل ٣٤٥
ثالثاً: الوقف على مواضع الوقوف ٣٤٥
في تحديد مواضع الوقوف ٣٤٦
وجه القول بكونها ما حدّده القراء ٣٤٦
ما يرد عليه ٣٤٦
رابعاً: قراءة سورة كاملة في النافلة ٣٤٧
البحث في أمور ٣٤٧
الأوّل: جواز التبعيض في النافلة ٣٤٧

الثاني: جواز القِران في النافلة والبحث عن أفضليّته ٣٤٧
الثالث: جواز قراءة سورة وبعض من أخرى ٣٤٨
خامساً: قراءة سور المفصّل في اليوميّة ٣٤٨
الأخبار الواردة في ذكر ما يُقرأ في اليومية ٣٤٩
١ـ صحيح محمّد بن مسلم ٣٤٩
٢ـ موثّق عيسى بن عبد الله القمّيّ ٣٤٩
تحديد مفهوم المفصّل ٣٥٠
تحديد السور الطوال ٣٥٠
تحديد المئين ٣٥٠
تحديد المثاني ٣٥١
سادساً: قراءة (هل أتى) في غداة الخميس والاثنين في الركعة الأولى وفي الثانية (هل أتاك حديث) ٣٥١
سابعاً: قراءة الجمعة والأعلى في مغرب الجمعة وعشائها ٣٥٢
ثامناً: قراءة الجمعة والتوحيد في غداة الجمعة ٣٥٤
تاسعاً: قراءة الجمعة في الركعة الأولى من عصر الجمعة والمنافقين في الثانية ٣٥٥
عاشراً: قراءة الجمعة في الركعة الأولى من ظهر الجمعة والمنافقين في الثانية ٣٥٥
الأخبار الدالّة على الوجوب ٣٥٥
الأخبار الدالّة على عدم الوجوب ٣٥٧
وجه الجمع بين الأخبار ٣٥٨
الحادي عشر: قراءة القصار في نافلة النهار والطوال في الليل ٣٥٩
الثاني عشر: الجهر في نافلة الليل والإخفات في النهار ٣٥٩

الثالث عشر: قراءة سورتي التوحيد والجحد في المواضع السبعة... ٣٥٩
في كيفيّة الترتيب بينهما في المواضع المذكورة ٣٦٠
وجه كون الجحد في الركعة الأولى والإخلاص في الثانية..... ٣٦٠
وجه كون الإخلاص في الأولى والجحد في الثانية ٣٦١
المختار هو التخيير ٣٦١
الرابع عشر: قراءة الإخلاص في أوليي نافلة الليل ٣٦٢
الخامس عشر: قراءة السور الطوال في بقيّة صلاة الليل ٣٦٢
الأخبارالواردة في الركعتين السابعة والثامنة..... ٣٦٢
الأخبار الواردة في ركعات الوتر الثلاث ٣٦٣
وجه الجمع بين الروايات..... ٣٦٤
السادس عشر: ما يُقرأ في الوتيرة ٣٦٤
البحث في أمور ٣٦٤
الأمر الأوّل: في أفضليّة القدر والإخلاص ٣٦٤
الأخبارالواردة في المقام ٣٦٤
أفضليّة الجمعة والمنافقين في خصوص الجمعة ٣٦٥
في كيفيّة الترتيب بين القدر والإخلاص في مواضع قرائتهما.... ٣٦٦
الأمر الثاني: كراهة أن يقرأ في الثانية السورة التي قرأها في الأولى..... ٣٦٦
الأخبار الواردة في المقام ٣٦٦
استثناء تكرار الإخلاص والأخبار الدالّة عليه..... ٣٦٧
السابع عشر: إسماع الإمام من خلفه في ما عدا القراءة الإخفاتيّة.. ٣٦٨
الثامن عشر: سؤال الرحمة عند آية الجنّة والتعوّذ عند آية العذاب.... ٣٦٩
التاسع عشر: ما يقال بعد قراءة الإخلاص والجحد وسور أخرى معيّنة... ٣٦٩

العشرون: السكتة بعد الفراغ من الحمد وكذلك السورة ٣٧٠
الحادي والعشرون: الاستعاذة، والبحث في مواضع: ٣٧٠
الأوّل: في حكمها ٣٧٠
مختار المصنّف ٣٧١
الموضع الثاني: في كيفيّتها ٣٧٢
الأخبار الواردة في المقام ٣٧٢
الموضع الثالث: في جزئيتها للصلاة ٣٧٣
الموضع الرابع: في حكمها من حيث الجهر والإخفات ٣٧٤
ما يستدلّ به على استحباب الإخفات وما يرد عليه ٣٧٤
مختار المصنّف ٣٧٦

خاتمةٌ في مسائل (٣٧٧)

المسألة الأولى: حرمة قول: (آمين) بعد الفاتحة ٣٧٧
أخبار المسألة ٣٧٧
١ـ حسن جميل ٣٧٧
٢ـ خبر محمّد بن سنان ٣٧٧
٣ـ حسن زرارة ٣٧٨
٤ـ صحيح معاوية بن وهب ٣٧٨
تقريب الاستدلال به ٣٧٨
المستفاد من الأخبار الحرمة الوضعية ٣٧٩
الاستدلال بصحيح جميل على الجواز ٣٧٩
تقريب معنى الحديث ٣٨٠
حمل صحيح جميل على التقيّة ٣٨٠
وجوه أخرى على المنع ٣٨١

الوجه الأوّل: أنّها من كلام الآدميين ٣٨١
الوجه الثاني: أنّها اسم فعل فلا يكون دعاءً ٣٨١
الوجه الثالث: لزوم اللغويّة أو استعمال مفردات الفاتحة في معنيين ... ٣٨٢
ما يرد عليه ٣٨٢
أوّلاً: ما يرد على دعوى لزوم اللغوية ٣٨٢
ثانياً: ما يرد على دعوى لزوم استعمال مفردات الفاتحة في معنيين... ٣٨٢
البحث في أمور ٣٨٣
الأوّل: عـــدم الفرق بين الفريضة والنافلة في منع قول (آمين) ٣٨٣
الثاني: اختصاص المنع بما بعد الفاتحة ٣٨٣
الثالث: لو قالها لعذرٍ ٣٨٤
الرابع: قولها في مقام التقيّة ٣٨٤
المسألة الثانية: في وجوب الموالاة في القراءة ٣٨٥
أدلّة الوجوب ٣٨٥
المراد من الموالاة في المقام ٣٨٥
المختار: إخلال ما يمنع من صدق القرآن فقط ٣٨٦
لو حصل ما يخلّ بالموالاة أو بصدق القرآن ٣٨٦
لا فرق بين العمد والنسيان قبل الركوع دون ما بعده ٣٨٧
أدلّة لزوم الإعادة للإخلال عمداً قبل الركوع ٣٨٧
المسألة الثالثة: في قراءة الضحى، وألم نشرح، والفيل، وإيلاف ٣٨٨
الأدلّة على أنّ الأولَيين سورة واحدة وكذا الأخريين ٣٨٨
١ـ مرسل مجمع البيان ٣٨٨
٢ـ خبر العيّاشيّ ٣٨٨
٣ـ خبر أحمد بن محمّد بن سيّار ٣٨٩

٤ـ خبر البرقيّ ٣٨٩
٥ـ مرسل الصدوق ٣٨٩
٦ـ مرسل الاستبصار ٣٨٩
في توجيه الأخبار التي يُتَوهّم معارضتها لما تقدّم ٣٩٠
١ـ خبر المفضّل ٣٩٠
٢ـ صحيح زيد الشحّام ٣٩٠
٣ـ صحيح زيد الآخر ٣٩١
٤ـ صحيحه الثالث ٣٩١
مختار المصنّف ٣٩١
حكم قراءة البسملة بينهما ٣٩١
أدلّة عدم وجوبها ومناقشتها ٣٩٢
مختار المصنّف ٣٩٢
المسألة الرابعة: حكم الجهر في موضع الإخفات وبالعكس ٣٩٣
الأقسام المتصوّرة في المقام ٣٩٣
الأوّل: أن يكون عالماً وبلا عذر ٣٩٣
الثاني: أن يكون ناسياً ٣٩٣
ما يدلّ على الإجزاء في غير ناسي الحكم تقصيراً ٣٩٣
حكم ناسي الحكم تقصيراً ٣٩٤
الثالث: أن يكون جاهلاً ٣٩٥
تعارض الأخبار في المقام ٣٩٥
مختار المصنّف ٣٩٥
الرابع: أن يكون مكرهاً ٣٩٦
الخامس: أن يكون مضطراً ٣٩٦

البحث في أمور ٣٩٧
الأوّل: عموم الإجزاء في النسيان والجهل لما قبل الركوع..... ٣٩٧
الثاني: الإشكال في صحّة صلاة الجاهل والناسي للحكم المقصّرين ... ٣٩٧
الثالث: المراد من قولــه (متعمّداً) في صحيح زرارة ٣٩٧
الرابع: لو كان الجهل ناشئاً من الجهل بحكم آخر ٣٩٨
المسألة الخامسة: في تعيين ما يجزي من التسبيح في الأخيرتين..... ٣٩٨
القول الأوّل: تعيّن التسبيحات الأربع ثلاثاً ٣٩٨
أدلّة القول الأوّل..... ٣٩٨
مناقشة أدلّة القول الأوّل..... ٣٩٩
ما يرد على الدليل الأوّل..... ٣٩٩
القول الثاني: تعيّن التسبيحات العشر ٤٠٠
القول الثالث: وجوب تسع تسبيحات ٤٠١
القول الرابع: التسبيحات الأربع ٤٠١
القول الخامس: تعيّن: الحمد لله وسبحان الله والله أكبر ٤٠٢
القول السادس: تعيّن سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ٤٠٢
القول السابع: كفاية مطلق الذكر..... ٤٠٣
أدلّة القول السابع ٤٠٣
١ـ خبر عليّ بن حنظلة ٤٠٣
٢ـ اختلاف الأخبار ٤٠٣
٣ـ صحيح عبيد بن زرارة..... ٤٠٤
مقتضى الجمع بين الأخبار ٤٠٤
مختار المصنّف ٤٠٥
البحث في أمور ٤٠٦

الأمر الأوّل: في الترتيب بين الذكر والتسبيح والدعاء ٤٠٦
الأمر الثاني: في وجوب ضمّ الاستغفار أو الدعاء إلى مطلق الذكر.... ٤٠٧
الأمر الثالث: عدم لزوم كون المأتيّ به بمقدار الفاتحة ٤٠٧
الأمر الرابع: ثبوت التخيير بين الفاتحة والتسبيح ٤٠٧
الأمر الخامس: في عدم الفرق بين الأخيرتين وثالثة المغرب ٤٠٨
الأمر السادس: في أن الذكر الزائد هل هو جزء الواجب أو مستحبّ ٤٠٨
الأمر السابع: في الاكتفاء بالوسط فيما بين الأقلّ والأكثر ٤٠٩
الأمر الثامن: جواز قصد الأقلّ أو الأكثر والعدول إلى الآخر ٤٠٩
الأمر التاسع: حكم العدول من القراءة إلى التسبيح وبالعكس وكذا من ذكر إلى آخر ٤١٠
أدلّة جواز العدول ٤١٠
١ـ الإطلاق ٤١٠
٢ـ الاستصحاب..... ٤١١
٣ـ أصالة البراءة ٤١١
أدلّة عدم الجواز ٤١١
مختار المصنّف..... ٤١٢
الأمر العاشر: لو قرأ باعتقاد أنّه في الأوليَيْن ثمّ بان أنّه في الأخيرتين..... ٤١٢
أدلّة وجوب الاستئناف..... ٤١٢
١ـ وجوب وقوع العبادة وأجزائها عن اختيار..... ٤١٢
٢ـ صحيح عبيد بن زرارة ٤١٢
المسألة السادسة: في فورية وجوب سجدة العزيمة وعدمها لو قرأها في النافلة... ٤١٤
أدلّة وجوب الفوريّة ٤١٤
القول بالتراخي ودليله..... ٤١٤

مناقشة مستند القول بالتراخي ٤١٤
المسألة السابعة في جواز قراءة المعوّذتين ٤١٥
أدلّة الجواز ٤١٥
كفاية قراءة أحدهما في الركعة ٤١٧
المسألة الثامنة: في وجوب تعيين السورة قبل الشروع بالبسملة..... ٤١٧
أقسام عدم التعيين..... ٤١٧
أقسام التعيين..... ٤١٨
ما استدلّ به الشيخ الأعظم لوجوب التعيين ٤١٩
الدليل الأوّل ٤١٩
مناقشة الدليل الأول للشـــــيخ الأعظم..... ٤٢٠
الدليل الثاني للشيخ الأعظم ٤٢١
مناقشة الدليل الثاني..... ٤٢١
المسألة التاسعة: حكم العدول من سورة إلى أخرى بعد الشروع ٤٢٢
مقتضى القواعد العامّة في المقام..... ٤٢٢
مناقشة دعوى أنّ مقتضى القواعد عدم جواز العدول..... ٤٢٣
ما يرد على دعوى حرمة قطع السورة..... ٤٢٣
مقتضى الأخبار الخاصّة ٤٢٣
١ـ صحيح عمر بن أبي نصر ٤٢٣
٢ـ صحيح الحلبيّ..... ٤٢٤
٣ـ موثّق عبيد بن زرارة ٤٢٤
٤ـ خبر عليّ بن جعفر ٤٢٥
ما يتوهّم أنّه من أخبار الباب ٤٢٥
ما يتوهّم معارضته للأخبار المتقدّمة..... ٤٢٦

١ـ مرسلة الذكرى ٤٢٦
٢ـ ما في الفقه الرضويّ ٤٢٦
٣ـ خبر الدعائم ٤٢٧
الوجه في عدم معارضتها ٤٢٨
أوّلاً: ضعف أسانيدها ٤٢٨
في عدم صحّة ترجيحها بعمل الأصحاب ٤٢٨
ثانياً: في عدم كونها نصاً في المنع ٤٢٨
ثالثاً: المناقشة في دلالتها ٤٢٨
خلاصة البحث ٤٢٩
معارضة موثق عبيد لأخبار الجواز مطلقاً ٤٢٩
مختار المصنّف ٤٢٩
ملاك المنع تجاوز الثلثين أو بلوغه ٤٣٠
تنبيهات ٤٣٠
الأوّل: في مدار الثلثيــن والنصف على الحروف لا الكلمات ٤٣٠
الثاني: إعادة البسملة بقصد السورة المعدول إليها ٤٣٠
الثالث: لو طرأ ما يوجب العدول بعد تجاوز الثلثين ٤٣١
الرابع: أنّه لا فرق بين كون المعدول إليها الإخلاص أو غيرها ٤٣١
الخامس: مرجوحيّة العدول من الإخلاص أو الجحد ٤٣١
البحث في موضعين ٤٣٢
١ـ في حرمة العدول عنهما ٤٣٢
٢ـ في بطلان الصلاة بالعدول عنهما ٤٣٢
السادس: العدول من الإخلاص إلى الجحد والعكس ٤٣٢
السابع: جواز الرجوع من الإخلاص إلى الجمعة والمنافقين ٤٣٣

البحث في مواضع..... ٤٣٣
١ - اشتــراك الجحد مع الإخلاص في الجواز..... ٤٣٣
٢ـ تقييد العدول منهما بعدم تجاوز الثلثين..... ٤٣٣
٣ـ حكم العدول من الجمعة والمنافقين إلى غير الإخلاص ٤٣٤
٤ـ حكم العدول من الجمعة والمنافقين إلى الجحد والإخلاص.. ٤٣٤
٥ـ تقييد رجحان العدول منهما إلى الجمعة والمنافقين بخصوص
يوم الجمعة ٤٣٤
ما يستدلّ به لتقييده بخصـــوص الجمعة ٤٣٥
ما يستدلّ به على التقييد بخصوص ظهر الجمعة ٤٣٥
ما يستدلّ به على التقييد بخصوص ما عدا المغرب من الجمعة ... ٤٣٥
مختار المصنّف..... ٤٣٦
٦ـ أنّ العدول إلى الجمعة في الركعة الأولى وإلى المنافقين في الثانية.. ٤٣٦
٧ـ عدم اختصاص جواز العدول عنهما بالناسي..... ٤٣٦
مستند القول بالاختصاص بالناسي ٤٣٦
إيراد المحقّق الهمدانيّ عليه ٤٣٧
مناقشة ما أفاده المحقّق الهمدانيّ ٤٣٨
مختار المصنّف..... ٤٤٠
فهرس المحتويات ٤٤١